رئيس تحرير «الحقيقة» إستقال.. ووزير الخارجية قدم إفادته ضد «الهلال»

الأردن: «الغرامات المالية» تشل الصحافيين العالقين بين أطماع الناشرين وسعي السلطة للانتقام

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

كشفت السجالات التي انتجتها في الاردن وقائع الصدام بين بعض الاشخاص المتنفذين وبين الصحافة وتحديدا الاسبوعية عن المزيد من المفاجآت والحقائق المكتشفة حديثا على مدار الاسابيع الثلاثة الماضية، حيث تغرق البلاد في جدل متواصل تحت عنوان حبس الصحافيين وعقوبات وغرامات قضايا المطبوعات والنشر.

واكتشف صحافيون لهم خبرة طويلة في التعامل مع المحاكم بان الكلام عن استبدال عقوبات الحبس بالغرامات المالية في قضايا المطبوعات لا فائدة منه بعد ان اصبحت الغرامات بحد ذاتها سيفا مسلطا ليس على الصحافة فقط وحرياتها، ولكن على رؤوس الصحافيين، كما يلاحظ الصحافي ناصر قمش رئيس تحرير اسبوعية «الهلال» وهو يشير لان الغرامات الكبيرة في قضايا المطبوعات الجزائية الفردية اصبحت تشكل شبحا على الصحافيين اكثر تأثيرا من السجن.

والمعادلة التي يتحدث عنها قمش بسيطة ومباشرة فازاء اصرار الجسم الصحافي على الغاء عقوبات الحبس والسجن في قضايا المطبوعات تمسكت السلطات بتغليظ الغرامات المالية كرادع للتجاوزات الصحافية ومقابل ذلك لوحظ بان المحاكم توسعت في اقرار عقوبات مالية مرهقة جدا للصحافيين الافراد، خصوصا وان معدل دخل الصحافي العام في الاردن لا يزيد باحسن الاحوال عن 500 دولار شهريا.

والمفارقة هنا ان القوانين الناظمة للتقاضي تصر على استبدال المبالغ المالية بعقوبات الحبس في حالة تعذر الدفع والمحاكم مؤخرا وعبر اجهزة التنفيذ اثبتت انها تسعى للدفع الفوري وغير المقسط في القضايا التي صدرت فيها قرارات ضد الصحافيين الافراد بدعوى التشهير او الذم او الكذب.

وبرزت هذه الاشكالية مع اعلان نقابة الصحافيين رفضها لسياسة توقيف الصحافيين بغرض اجبارهم على دفع الغرامات المستحقة عليهم بدون التنسيق مع النقابة في مطلق الاحوال وهو موقف اتخذته النقابة بعدما اوقف جهاز التنفيذ القضائي احد الصحافيين واجبره على الدفع الفوري لمبلغ كغرامة قضائية قررت ضده قطعيا تجاوز 15 الف دولار. وما حصل هنا ارعب الجسم الصحافي فقبل ايام فقط حصل وزير سابق على حكم قضائي بغرامة تتجاوز 70 الف دولارا ضد احدى الاسبوعيات والجو الرسمي الرائج يدفع الان باتجاه تأديب الصحافة الاسبوعية عبر اولا: تغليظ عقوبات المال، وثانيا: اجبار الناشرين ورؤساء التحرير والمحكومين على الدفع الفوري للمبالغ المقررة ضدهم في صندوق المحكمة.

ويقول قمش بان قوانين موازية تنص على عقوبة السجن ليوم واحد مقابل كل دينارين في حال الغرامة المالية ويعني ذلك ببساطة ان عقوبات السجن ولفترات طويلة مازالت مرفوعة في وجه الصحافيين خصوصا الفقراء منهم او الذين يتخلى الناشرون عنهم واذا ما عجز اي صحافي مدان بغرامة مالية عن الدفع الفوري فمصيره البقاء خلف القضبان لسنوات طويلة جدا.

ولذلك يبحث المعنيون بالجسم الصحافي عن مخارج لهذه الأزمة وهذا الالتباس فالاصرار على الغاء عقوبات التوقيف والحبس في قضايا المطبوعات ينبغي ان لا يقابله تعسف في استخدام الغرامات المالية او تغليظ مقصود لهذه الغرامات، كما يقول نضال منصور رئيس مركز حماية وحريات الصحافيين الذي يصر من جانبه على وجود بيئة ايجابية حاضنة وضامنة لحريات الصحافة تستند الى فكرة العلاقة بين حق الانسان والمواطن وحرية المؤسسات الصحافية.

وحتى الان لم يحسم في الواقع الجدل بخصوص مبدأ توقيف او حبس الصحافيين، فالبرلمان لم يقرر بصورة نهائية مصير هذه المسألة على هامش نقاشات لجنة التوجيه الوطني النيابية بالقانون الجديد للصحافة والنشر، وفيما يطالب الصحافيون وتحديدا في الاسبوعيات بايجاد آلية تضمن تخفيف ضغوط الناشرين على الصحافيين العاملين لديهم ومعاقبة مؤسسات النشر ماليا بنفس الوقت او ايجاد آلية موازية تمنع استسهال اصدار صحيفة بدون المساس بحرية اصدار الصحف وحرية الطباعة.

وتشير الوقائع لان الصحافيين بشكل عام يخشون الغرامات المالية في الواقع اكثر من خشيتهم من السجن خصوصا اذا ما استمر التعسف في فرض الغرامات الكبيرة على صحافيين مستوى دخولهم متدن للغاية وتحديدا في الاسبوعيات والى ان يحسم الجدل تحت هذه الاطر والعناوين ما زال الخوف من الغرامات المالية شبحا يتهامس به الصحافيون الفقراء وهم الاغلبية والاكثرية في الواقع لان عددا محدودا جدا من الصحافيين يجلس في مقعد المدعومين والمحظوظين ولان معدلات الذكاء والمهنية لا علاقة لها بالصدارة او بامتلاك الصحف في الساحة المحلية فالتجربة تثبت بان كثيرا من الاقل مهنية والاقل حظا من الذكاء والخبرة تصدروا واجهات بعض الصحف المحلية وكثيرا من الاذكياء والخبراء فشلوا في الداخل ونجحوا في الخارج مع العلم بان معايير الولاء للاشخاص وتحديدا المسؤولين الرسميين تسبق معايير الكفاءة في مؤسسات وصحف الاعلام الرسمي وغير الرسمي احيانا.

وبعيدا عن جدل الغرامات والعقوبات في قضايا المطبوعات توسع اطار المواجهات القضائية بين اطراف المعادلة الصحافية والسياسية مؤخرا، فيما تعددت الاستقالات والانسحابات المحاطة باسئلة غامضة فبعد ان قدم وزير الخارجية عبد الاله الخطيب افادته امام الادعاء في اطار الشكوى القضائية التي رفعها على اسبوعية «الهلال» تقدم ناشر الصحيفة نفسها الكاتب المعروف احمد سلامة بدعوى موازية ضد صحافيين اخرين وضد موقع «عمون» الالكتروني بدعوى التشهير ونشر مقالات واخبار وتعليقات تسيء اليه شخصيا في سياق الاحتفال بدعوى الوزير ضده وضد صحيفته.

وبنفس الوقت شكلت الاستقالة المعلنة لرئيس تحرير احدث اسبوعية في البلاد وهي صحيفة «الحقيقة الدولية» مفاجأة غير متوقعة للجسم الصحافي فعلى نحو مباغت قدم الكاتب الاسلامي المعروف حلمي الاسمر استقالته من رئاسة تحرير «الحقيقة» بعد ان اسسها واصدرها لعدة اشهر وسوقها على نطاق واسع لصالح رجل اعمال شاب إنضم حديثا لصف ناشري الأسبوعيات.

ولم تتضح بعد تفاصيل انسحاب الاسمر من الحقيقة الدولية، لكن الاخير صرح بأنه سيكشف عن الاسباب الحقيقية لاستقالته في الوقت المناسب وهي اسباب يبدو انها مهمة ومثيرة ولا تقف عن حدود خلافات بين صحافي وناشر بل تتعدى باتجاه تقاطعات وحسابات وتدخلات من قبل القرار الرسمي خصوصا في الصحف الناجحة أو الناشئة، علما بان هذه التدخلات تكون في بعض الاحيان وهمية ويستخدمها بعض الناشرين لاغراض غير مهنية في اطار عالم الطباعة والنشر المفتوح على كل الاحتمالات في بلد كالاردن.

استجواب العبادي.. واتهام الحكومة بإضاعة 400 مليون دولار

الأردن: استجوابات للحكومة في الدورة الأخيرة للبرلمان

عمان ـ «القدس العربي»:

تشهد الأيام الأخيرة لدورة البرلمان الأردني تصعيدا متتاليا ضد وزارة الرئيس معروف البخيت التي واجهت مؤخرا الإستجواب الثاني من قبل أحد النواب في فترة تقل عن ثلاثة اسابيع ورمز الإستجواب هذه المرة النائب والسياسي المحنك ممدوح العبادي رئيس كتلة التجمع الديمقراطي في البرلمان، أما عنوان الإستجواب فهو الكشف عن تفاصيل ملف تجاوزات مفترضة في صفقة عملاقة تتعلق بإحدى شركات الهواتف الخلوية.

وأعلن العبادي انه شخصيا قرر تحويل سؤال عن صفقة شركة إسمها امنية الى استجواب رفعه لرئيس مجلس النواب امس الاول لعدم قناعته باجابة الحكومة التي وصلته في مئات الاوراق.

ووصف العبادي صفقة امنية «شركة الاتصالات بـ«المريبة ومثيرة للاسئلة وفضيحة»، متهما الحكومة الاردنية باضاعة 400 مليون دينار على خزينة الدولة جراء اتمام الصفقة التي تقاضت الحكومة مقابل ترخيصها 5 ملايين دينار اردني فقط.

ويعترض النواب بشكل أساسي على السماح بترخيص شركة خلويات ثالثة بدون الحصول على الرسوم في القياس الإستثماري خصوصا وان قطاع الإتصالات من أربح وأنجح القطاعات في البلاد.

وكان النائب اليساري بسام الحدادين قد وجه إستجوابا لرئيس الحكومة بسبب مماطلة الوزارة في الإعلان عن موعد الإنتخابات العامة مطالبا في أول إستجواب سياسي بالكشف عن الأسباب الحقيقية التي تحول دون تغيير قانون الإنتخاب.

ومن جانبه استخدم العبادي لهجة الاستغراب في استجوابه اكثر من مرة وهو ينتقد عدد الاوراق التي احالتها الحكومة اليه ليقرأها او وهي تخيره بانتقاء ما يريده منها، او هي تزيده «حيرة على حيرة» على حد قوله من عددها الذي لم يسعفه بالتوصل الى اجابة واضحة حول حقيقة الصفقة.

معروف البخيت

وانتقد اجابة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات عن سؤاله حول الفرق الشاسع والكبير بين ترخيص المشغل الثالث للهواتف الخليوية «امنية «بمبلغ 4 ملايين دينار والمبلغ الذي بيعت به الشركة هو 415 مليون دينار اردني، مشيرا الى ان الزمن الفاصل بين الترخيص والبيع لا يتجاوز السنتين.

وجاء في اجابة الهيئة «لا اعرف وان ذلك يخص البائع والمشتري «ليصل العبادي للتساؤل عما اذا كانت الاجابة بكلمة «لا اعرف» تمثل شكلا من اشكال الاستهتار بالرقابة البرلمانية ام انها تنم فعلا عن جهل مطبق بالامر برمته، معتبرا الاجابة بانها تدعو للتساؤل عن وضع الهيئة وعن جدواها ومصداقيتها ومستوى الكفاءات فيها وان كانت مؤهلة للقيام بواجباتها.

ويتعلق إستجواب العبادي بفروقات أسعار بين الترخيص لشركة الخلويات بمبلغ بسيط ثم بيعها بمللغ كبير بعد وقت قصير.

واضاف العبادي ان الحكومة تخصص مبالغ مالية عبر اصدار ملحق للموازنة يقضي برفع رواتب العاملين في الدولة بهدف ادخال السرور الى مئات الآلاف من البيوت وبمبلغ لا يتجاوز الـ100 مليون دينار، لكنها تضيع على البلد 400 مليون دينار في صفقة مريبة ومثيرة للاسئلة وليس الجهل من بينها.

واكد ان الهدف من تحويل سؤاله الى استجواب هو وقوف نواب الشعب على ملابسات القضية وابداء ارائهم وقراءاتهم المناسبة وتحويل من تثبت ادانته في الفساد والافساد الى القضاء تحقيقا للعدالة.

وكان العبادي قد سأل الحكومة عن الاسس التي اعتمدتها هيئة تنظيم الاتصالات لمنح الموافقة على بيع الرخصة الثالثة والشروط التي منحت بموجبها الرخصة لشركة امنية.

وتساءل ان كانت الحكومة احيطت علما بصفقة بيع رخصة امنية قبل اتمامها وبماذا يتم تفسير الفرق الكبير بين قيمة الرخصة وقيمة البيع.

ويعرقل هذه الإستجواب وهو الثاني ضد حكومة البخيت في غضون اسبوعين جهود الحكومة لتهدئة جبهة النواب خلال دورتهم الأخيرة خصوصا بعدما مرت الموازنة المالية بصعوبة بالغة من مجلس النواب.

والإستجواب هو أصعب صيغة ضد الحكومات وفي نطاق صلاحيات النواب الدستورية ومنذ عام 89 لم تشهد البلاد إستجوابات حقيقية لرؤساء وزارات او لحكومات بأكملها في حين واجهت وزارة البخيت ثلاث إستجوابات دفعة واحدة.

ولا تؤشر هذه الإستجوابات على ضعف الجبهة الحكومية في مواجهة قادة ورموز البرلمان، ولكن على قرب رحيل مجلس النواب والإستعداد لمواقف إنتخابية تخاطب القواعد عبر فتح ملفات عالقة او صعبة وعبر رفع مستوى الجرأة في إستخدام حق الإستجواب للوزراء ولكبار المسؤولين.

«صوت الأمة» سعيدة بالحرب بين لصوص النظام ومقرب من جمال يعرض شراء 51% من أسهم الجريدة و«الدستور» ويشترط توقفهما عن مهاجمة مبارك

استنكار إحالة «الإخوان» لمحاكم عسكرية.. مطالب بابعاد الجيش عن السياسة.. واشادة بإضرابات العمال وعودتهم لمبادىء ثورة يوليو

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الثلاثاء عن الأزمة التي نشبت داخل مجلس الشعب بين رئيسه الدكتور أحمد فتحي سرور، وبين كتلة الإخوان التي انسحبت من الجلسة بعد أن أمر سرور بطرد المتحدث باسمهم الدكتور حمدي حسن بسبب المشادة بينهما لطلبه مناقشة موضوع اعتداءات إسرائيل على المسجد الأقصى وطلب سرور اتباع الإجراءات، وتمت تسوية الأزمة وعودة النواب المنسحبين، واجتماع وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي مع مديري المصالح والإدارات المشاركين في المؤتمر 22 لمديري الأمن، وطلب منهم التصدي لأي خروج على الشرعية والقانون وضرورة احترام حقوق الانسان، لأن أي انتهاك لها يؤثر على مجهودات الشرطة، ونشر أخبار عن تعرض عمال مصريين في السودان الى التعذيب والضرب من الشرطة السودانية وأمر المحامي العام الأول المستشار مصطفى سليمان بضبط واحضار شرائط برنامج هالة سرحان عن فتيات الليل وتقدم محامين ببلاغات ضدها، واتفاق وزارة التضامن الاجتماعي مع وزارة الانتاج الحربي لتجهيز خمسمائة سيارة لتوزيعها على الشباب كدفعة أولى، لاستخدامها في توزيع أنابيب البوتاغاز، بمقدمات وأقساط بسيطة في اطار خطة مكافحة البطالة، ونفي نقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب الدكتور حمدي السيد ما نشرته احدى الصحف المستقلة على لسانه بأن شركات السجائر اشترت أعضاء في مجلس الشعب لعرقلة تقديمه مشروع بقانون لمكافحة التدخين عام 1993، وقال انه اشار فقط الى تقرير لمنظمة الصحة العالمية وردت فيه إشارات لمحاولات هذه الشركات، والتوقيع على اتفاق بين المصرف العربي الدولي الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف عبيد وعدد من البنوك الأخرى وبين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية بقرض لإنشاء خطين للغاز من شرم الشيخ ـ طابا ـ وشقير ـ الغردقة. وإلى شيء مما لدينا اليوم:

معارك وردود

ونبدأ بالمعارك والردود، وأولها، وثانيها من «صوت الأمة»، فقد فوجئت بفرحة غامرة تنتاب زميلنا وائل الابراشي رئيس التحرير، ممزوجة بالفخر، بسبب اندلاع حرب أهلية بين بعض أقطاب النظام الذين أسماهم باللصوص، وقيامهم بتسريب الوثائق ضد بعضهم البعض إلى صحيفته، بقوله: «تشهد مصر الآن أكبر حرب أهلية بين اللصوص الذين ينتمون إلى السلطة الحاكمة ويحتمون بها وينتفعون منها، تشهد مصر أضخم حرب متبادلة لـ«تسريب المستندات» وتفسيري لهذه الظاهرة هو أن معظمهم يرفع الآن شعار: الوقت أصبح قصيرا ولم يعد أمام النظام الحالي إلا أربع أو خمس سنوات لا يدري أحد ما الذي سيحدث بعدها؟

هل تستمر نفس شلة السلطة أم أنها ستتغير؟ حالة القلق هذه تدفع الجميع إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب والمصالح في الوقت القصير القادم وتدفعهم لمحاولة التهام أكبر جزء من الكعكة وتحضهم على التآمر على زملائهم المنتفعين والمستفيدين مثلهم، لتخلو لهم الساحة على الأقل في هذا الوقت القصير، وفي رأيي أن المجتمع يستفيد من «صراع اللصوص» حيث يؤدي هذا الصراع إلى فضح جانب كبير من وقائع الفساد، كما أن الصحافة تتغذى على هذا الصراع وتستفيد من الحرب الأهلية بين الفاسدين حيث تحصل على المستندات والوثائق والمعلومات، المهم ألا تستخدم الصحافة في هذا الصراع لحساب طرف ضد الآخر، ولا أنكر أن بعض المستندات المتعلقة بفضيحة هاني سرور نائب الحزب الوطني حصلنا عليها من داخل الحزب الوطني نفسه، المهم أننا لم نُستخدم بمعنى أننا لم نفضح هاني سرور ثم نمتدح الحزب الوطني ونصفه بأنه ينظف نفسه بنفسه، كشفنا هاني سرور وصممنا على أن الحزب الوطني هو حزب الفساد والكوارث والمصائب وهو الحزب الذي خرب مصر.

اعتقد أن هاني سرور يسأل نفس السؤال من الذي سرب المستندات ضده؟ وأكاد أجزم أن الشغل الشاغل لأحمد عز حوت الحزب الوطني هو البحث عمن يفتش وراءه ويسرب المستندات التي تكشف أخطاءه وممارساته، المم أن تستفيد الصحافة من صراع الحيتان الذين ينتمون جميعا الى السلطة الحاكمة، وفي الأسبوع الماضي أدهشتني الطريقة التي تعاملت بها الأجهزة الرقابية مع المذيعة هويدا فتحي، لا مانع من السرعة والحسم والقوة في التعامل مع ملفات الكسب غير المشروع، لا مانع من الضرب بيد من حديد في مواجهة الفساد شريطة ألا تكون الاتهامات ملفقة وألا تتم في إطار تصفية الحسابات والأهم من ذلك أن يلاحقوا الجميع، الكبير قبل الصغير، قضية هويدا فتحي ستحسمها التحقيقات ولكن السؤال الذي قفز الى ذهني على الفور: الذين ألقوا القبض على هويدا فتحي بتهمة تضخم ثروتها وبالكسب غير المشروع ألم يلاحظوا تضخم ثروة أحمد عز امبراطور الحزب الوطني؟!

لماذا حتى لم يحققوا في الوقائع الخطيرة التي تنسبها إليه الصحف كل يوم والوقائع الأخطر التي اتهمه بها النائب المسجون حاليا طلعت السادات فيما سمي بمعركة الحذاء الشهيرة حينما أكد أن ثروة أحمد عز وصلت إلى 40 مليار جنيه، لماذا لا يحققون في وقائع الاحتكار الخطيرة التي جعلت أحمد عز يبدو وكأنه دويلة داخل الدولة؟، ثم لماذا لا يحققون في وقائع الفساد المتعلقة بعمليات الخصخصة وبيع الشركات؟!».

ولم أكد انتهى من قراءة وائل لأنصرف بجريدة أخرى حتى أمسك بيدي محمد سعد خطاب ورجاني أن أقرأ شيئا مما كتبه في نفس الصفحة، فلم أشأ أن احرجه، وقرأت له قوله وهو المسؤول عنه: «أين رجال الرقابة والكسب من الثروة التي كونها ممدوح إسماعيل من التجارة بأرواح المصريين وفساد مؤسسة السلام التي يملكها ألم تسمع عنها هذه الأجهزة أم أن نفوذ صاحب الشركة القوي في رئاسة الجمهورية منع هذه الأجهزة من مجرد التفكير في الاقتراب منه ونحن نعلم جميعا أن نفوذ ممدوح إسماعيل هو الذي أدى إلى استبعاد عصام شرف وزير النقل السابق لأنه تجرأ وأصر على إعلان التقرير الذي أعدته وزارة النقل عن مسؤولية صاحب العبارة عن كوارث عباراته.

سؤال موجه إلى رجال الرقابة والكسب غير المشروع هل يستطيع أحمد عز أن يبرر أو يثبت مصدر ثروته التي تجاوزت عشرات المليارات من الجنيهات ورحلته الشهيرة من محل بالسبتية الى مملكة الثروة والسلطة والنفوذ في مصر ودوره المعروف ودور الشركات التي يملكها أبناء الحكام في مصر من انهيار البورصة والثراء الفاحش من وراء هذا الانهيار وهل يستطيع أحد أن يفكر أن الشعب المصري هو الوحيد الذي يدفع ثمن هذا الفساد والمتمثل في ارتفاع تكلفة مواد البناء وارتفاع تكلفة الوحدات السكنية لمحدودي الدخل بسبب الاحتكار المجنون الفاجر لصناعة الحديد في مصر والسبب هو كفيل أحمد عز في مصر الذي يدعمه ويحميه ويبعد عنه أجهزة الرقابة وللكسب غير المشروع أين أجهزة الرقابة والكسب غير المشروع، من حوت الأراضي أو الرجل الذي أفسد الكبار في مصر سمير زكي الذي استولى على 35 ألف فدان من أجود أراضي مصر في مدينة 6 أكتوبر بدعوى إنشاء ظهير صحراوي وأعطته الدولة الفدان بـ7 آلاف جنيه لغرض وحيد فقط وهو زراعته وقد أعطى الرجل كمال الشاذلي 39,2 فدان بمبلغ 200 ألف جنيه لم يتم سداد ثمنها وباعها زكي لحساب الشاذلي بمبلغ 10 ملايين جنيه للأمير مشعل بن سلطان بن عبدالعزيز، أليس في هذا تربحا وكسبا غير مشروع وأعطى زكي للدكتور فتحي سرور أرضا ملك أحد المواطنين المصريين بنفس المبلغ 200 ألف بعد أن دفع فيها المواطن المصري المغلوب على أمره تحويشة عمره وباعها لحساب سرور لمحمود عزب صاحب فندق براميزا بمبلغ 15 مليون جنيه أليس هذا تربحا وكسبا غير مشروع؟!

القائمة طويلة فقد أعطى زكي أو حوت الأراضي عائلة هتلر طنطاوي وهو على قمة جهاز الرقابة الإدارية أرضا له ولابنته سما هتلر أحمد طنطاوي ومنى هتلر أحمد طنطاوي ووليد هتلر أحمد طنطاوي بل وقد اعطى الرجل جهاز الرقابة الإدارية 2000 فدان تم توزيعها على 200 ضابط بواقع 10 أفدنة لكل ضابط باعها الكثير منهم على باب الجمعية وقبل أن يسدد ثمن الـ10 أفدنة خمسين ألف جنيه كان يأخذ نصف مليون جنيه على باب مقر جمعية 6 أكتوبر لتجارة الأراضي أليس هذا تربحا؟! أين الرقابة والكسب غير المشروع من إبراهيم سليمان ورجاله وصهره ضياء المنيري ودورهما في قضية حسن علام وقضية محمد حسن وكيل الوزارة وأمين عام لجنة البت وقضية رشاوى المقاولات الكبرى إبراهيم سليمان وشقيق زوجته دورهما واضح وتربحهما ثابت بالأقوال والمستندات لكنها الأوسمة التي تمنح للفاسدين فتحجب فساد من يحصل عليها وتمنع مساءلته أو ملاحقة فساده ومصادر ثروته التي جمعت من حرام».

معارك الصحافيين

ونتجه إلى معارك الصحافيين، ومفاجأة تحقيق أعده زميلنا بـ«العربي» محمد طعيمة عن محاولة قام بها أحد المقربين لجمال مبارك، وهو رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى بمحاولة شراء 51 % من أسهم صحيفتي «صوت الأمة» و«الدستور»، واشترط توقفهما عن مهاجمة الرئيس مبارك وأسرته، وفشل المفاوضات، قال طعيمة: «حتى لو اهتممنا فقط بجانبها التجاري تظل القصة مثيرة ومحتشدة بالدلالات الخطيرة في العلاقة بين الدولة والصحافة أو رجال الأعمال والسلطة الرابعة، في البداية أخذت تسريبات عن مفاوضات تجرى بين صاحب جريدتي «الدستور» و«صوت الأمة» مع رجل اعمال شهير تربطه صلات مع لجنة السياسات التي يترأسها نجل الرئيس جمال مبارك ثم تأكد أن هذه التسريبات صحيحة في عمومها، وبدت تفاصيل الصفقة تنتشر في الأفق السياسي والصحافي قبل أن تفشل في اللحظات الأخيرة قبل التوقيع النهائي على العقد.

وتردد أن جهات عليا تابعت الصفقة طلبت من رجل الأعمال التوقف عن المضي فيها غير أن صاحب «الدستور» و«صوت الأمة» عصام إسماعيل فهمي قال إنه هو الذي رفضها، وهو ما أكد عليه رئيس تحرير «الدستور» إبراهيم عيسى في حوار مع «العربي» تسرب ما كون سيناريو كاملا لصفقة دار حولها التفاوض على عدة جلسات بين رجل الأعمال ونائب الوطني بمجلس الشورى هشام طلعت مصطفى وأعضاء من لجنة السياسات، من جانب وبين عصام فهمي المالك الرئيسي لـ«الدستور» و«صوت الأمة» و«عين» و«الحلوة» و«الدستور الرياضي»، في حضور الزميلين، إبراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور»، ووائل الإبراشي رئيس تحرير «صوت الأمة» محل التفاوض 51 % من أسهم الجريدتين المعارضتين لسيناريوهات توريث الحكم في مصر، التفاوض طال كل العناصر، ولم يطلب فريق طلعت سياسة تحريرية معينة، فقط أوقفوا الهجوم على أسرة الرئيس، ثمن الـ51 % المطروحة ثمانية ملايين دولار حسب تأكيدات إبراهيم عيسى، وقيل إن العقود اقتربت من التوقيع لولا شرط جزائي بمليون جنيه يتعلق بعدم الاقتراب من العيلة وأن العرض سحب لصالح آخر أكثر تبلورا، أو كما قيل ممن يستطيع التفاوض للوصول الى النتيجة المطلوبة. قبل ثلاثة أسابيع تقريبا بدأ يرد اسم ساويرس في القصة معه تضاعف المبلغ، والمطلوب في العرض 15 مليون دولار مقابل 51 % من أسهم الدستور اليومية المزمع إصدارها، وتغيير كاست التحرير، وسياسة تحرير علمانية لكنه لم يطلب خفض السقف السياسي، عبر ساويرس لـ«العربي» عن دهشته من طرح اسمه في هذه الحواديت فهو علماني وسياسة الدستور لا تناسبه وأخلاقه كصعيدي لا تسمح له باستخدام المال في إسكات صوت مختلف معه ولديه، كما أعلن مؤخرا مشاريع إعلامية مستقلة، وصحيفة تحت التبلور وربما كانت تسريبات لرفع قيمة الصفقة».

ويبدو أن زميلنا رئيس تحرير «الجمهورية» محمد علي إبراهيم ما أن قرأ هذا الموضوع حتى علق عليه في اليوم التالي ـ الاثنين ـ محذرا منه، وأرجح معه محاولات الحكومة خصخصة الصحف الحكومية، بقوله: «فالمنطق الذي بدأ بعض رجال الأعمال يلجأون إليه لتدجين الصحافة الخاصة، هو منطق غريب وعجيب فرجال الأعمال يعلمون أن هذه الصحف لا يحكمها إلا قانون المال من يدفع يحصل على بركاتهم ومن يمتنع يصلونه عذابا وانتقادا.

المزايدات التي دخلها رجال الأعمال لشراء الصحف المنفلتة تؤكد على أن هؤلاء الذين يزعمون الاستقلال يمكن أن يبيعوا ذممهم لمن يدفع أعلى لقد قبل اصحاب هذه الصحف أن يتم عرضهم في سوق النخاسة، وبدأوا يزايدون ويعرضون الشروط، وأصبحوا مثل الفتوة أو الرداحة اللذين يتم تأجيرهما في المناسبات إما لإحالة الأفراح إلى مأتم أو ليأمن الناس شرهم ولا يقتربوا من مناسباتهم السعيدة.

يتصور رجال الأعمال المقبلون على شراء صحافة العار وإشاعة الفوضى، انهم يقدمون خدمة للمجتمع وللديمقراطية من خلال نزع سموم هذه الصحافة وتطويعها لخدمة الديمقراطية من خلال نقد موضوعي يستند إلى قرائن وأرقام وحقائق ولا يروج لإشاعات وطرافات.

لكن المبدأ نفسه في رأيي خطير لأن ما سيطبق على الصحافة الخاصة اليوم، سيطبق على الصحافة القومية غدا، المستثمر الذي سيشتري الصحف الخاصة ليدنها هو نفسه الذي سيتقدم لشراء الصحف القومية لإعادة هيكلتها».

الغريب هنا أن محمد إبراهيم لم يقترب من هشام طلعت بالاسم ومناصبه القيادية داخل الحزب الحاكم وقربه من جمال مبارك، إلا أن الجديد هو دمجه بين شراء الصحف الخاصة ومحاولة شراء الصحف القومية.

واجتذب موضوع عرض هشام طلعت، زميلنا عبدالله كمال رئيس تحرير جريدة «روزاليوسف»، أمس ـ الثلاثاء ـ في المسلسل الذي بدأه بالهجوم على «صوت الأمة» و«الدستور» و«الفجر»، وزملائنا وائل الابراشي وابراهيم عيسى وعادل حمودة، ورجل الأعمال عصام إسماعيل فهمي، تحت عنوان ـ تعويض الفشل في تأصيل نشوء صحافة الفوضى والابتزاز ـ وكانت حلقة أمس هي الخامسة عشرة، وقال فيها: «هناك نوع من المعرفة بين هشام طلعت وعصام فهمي لا أعرف حدوده ولكن المساحة سمحت لعصام فهمي بأن يطرح على رجل الأعمال أنهم في كيانه الصحافي بصدد تحويل «الدستور» الى جريدة يومية، وأن هذا يحتاج الى تمويل ومن ثم لمعت الفكرة في ذهن هشام طلعت الذي لم يعرف عنه اقتراب مباشر في صناعة الصحافة وكان يرى أنه إذا ما فتح بابا في هذا الاتجاه قد يحمي البلد من الآثار المدمرة لهذا النوع من الصحافة. وسأل هشام عما يريدون مما تكتب أقلامهم هل أنتم تريدون الفوضى؟

هل لديكم بديل تقترحونه بخلاف الشتائم والتطاول؟ هل أنتم تعملون لصالح خطة الإخوان في الاستيلاء على الحكم؟ هل بينكم وبين الرئيس عداء شخصي؟ وكانت الإجابة عن كل الأسئلة هي النفي القاطع وقال هشام: أ، ما تفعلونه يؤدي الى البلبلة والفوضى ولا أحد يقبل التعدي على الرئيس بهذه الصورة.

وبناء على قبول منطق هشام طلعت الذي لم يتنازل عنه وكان صدفة بدأ التفاوض واستمر النقاش عدة مرات وصعد المقابل الذي يطلبونه الى الرقم المعلن في التسريبات أي 30 مليون جنيه مقابل 51 % من الأسهم.

لكن الصفقة أنهيت وسحب هشام طلعت عرضه من جانبه لما يلي: انه لم تلح في الأفق بوادر أو مؤشرات على قبول المبادىء التحريرية والسياسية التي يؤمن بها هشام طلعت بل زادت معدلات الشتم والتطاول.

2 ـ أن القانونيين أكدوا لصاحب العرض أنه لا توجد ضمانة كافية لتحقيق أغراض هشام النبيلة». ونفس المأزق الذي واجهه محمد علي ابراهيم واجهه أيضا عبدالله كمال الأكثر قربا من جمال مبارك ومجموعته، إذ لم يفسر السبب أو المغزى الحقيقي لتقدم هشام بعرضه وهل فعله من تلقاء نفسه أم عرض الأمر على مسؤولين في النظام والحزب والأمن؟!

معارك الإخوان

وإلى استمرار المعارك حول الإخوان المسلمين وموقف النظام منهم وإحالة العشرات إلى القضاء العسكري، وهو ما أزعج زميلنا خالد صلاح لأبعد الحدود، ولم يهاجم النظام فقط، وانما هاجم كل من صمت عن إدانة النظام، بقوله في «المصري اليوم» ـ يوم الاثنين: «كنا نظن أن هذه البدعة من تحويل المدنيين على المحاكم العسكرية قد انتهت إلى الأبد، لكن ما جرى مع خيرت الشاطر وثلاثين آخرين من أعضاء الإخوان يشذ باللعبة السياسية بين السلطة والجماعة إلى خارج دائرة النزاهة والشفافية، خاصة أن التهم الموجهة للشاطر تثير السخرية وتؤكد أن أداء النظام لم يتطور خطوة واحدة إلى الأمام شخصيا، اعتبر نفسي في المربع الفكري الخصم لهذا الكيان، لكن شرف الخصومة الفكرية يلزمنا أيضا أن نؤكد الرفض لاستخدام أساليب أمنية رديئة وبالية في ضرب الإخوان وتلفيق الاتهامات لقادتهم والتحايل للالتفاف على القضاء المدني ومحاكمتهم أمام القضاء العسكري فلا سياسة هنا ولا شرف ولا أمن ولا وطنية مهما حاولت السلطة تبرير هذه الفعلة، فخيرت الشاطر لم يحارب في تورا بورا ولم يشتر السلاح من تجار الصعيد ولم يجهز قائمة اغتيالات سياسية حتى يساق الى المحكمة العسكرية، والشاطر لم يتلق أموالا من بن لادن أو الظواهري أو الملا عمر لكن أمواله تتحرك في مصر وتستثمر في مصر، حتى وان ضجت السلطة من أن بعض أرباح هذه الأموال يسدد فواتير النشاط السياسي للجماعة، فهل تريد السلطة أن نسجل لها قائمة رجال أعمالها الذين يمولون نشاطها الترفيهي ـ لا السياسي ـ في الداخل وفي رحلات الخارج؟ وكيف يكافىء النظام المخلصين من رجال الأعمال الذين لا يتأخرون في دفع ما يفرض عليهم أو ما يتطوعون لانفاقه عن طيب خاطر؟ لا معنى لأن ندخل الى الجحور ويلفنا السكوت حتى لا يتهمنا سدنة النظام ولكنه الرذيلة بالانحياز للإخوان، أن الأولى بأحزاب مصر جميعا وبكل من يناضل من أجل الديمقراطية وحرية الرأي وتداول السلطة أن يواجه هذا الخرق وبدلا من أن يفرح خصوم الإخوان اليوم في عذاباتهم تحت بطش السلطة ثم يحل الدور عليهم غدا».

وإلى الوفد في نفس اليوم وزميلنا وصديقنا جمال بدوي وقوله في عموده ـ كلام في العضم ـ «كان الظن أن الدولة سوف تستوعب حركة الإخوان ودمجها في المنظومة الديمقراطية وإخضاعها لأحكام الدستور بعد أن أعلنت تنصلها من تيار العنف القديم ولكن حدث العكس وارتفعت الصيحات الصاخبة، رفض هذا التوجه الجديد للإخوان ودفعهم بما فعل السفهاء من أجدادهم وبدأت الدولة تستجيب للتحريض واستعانت بكل ما تملك من قدرات أمنية وإعلامية من أجل تصفية الإخوان وكان آخرها مصادرة أموالهم وتقديمهم إلى المحاكم العسكرية، ما أشبه الليلة بالبارحة ومن يشاهد برامج التليفزيون ويقرأ الصحف الرسمية يشعر بأجواء سبتمبر القاتمة تخيم على البلاد وينتابه الهلع من صيحات التحريض التي تنطلق كالحمم النارية لجر الدولة الى المواجهة الساخنة بدلا من حث الدولة على انتهاج أسلوب الحوار الديمقراطي الذي تضعه الدولة في صلب دستورها وسلوكها مع خصومها».

وفي «الكرامة» تقدم رئيس تحريرها وعضو مجلس الشعب ووكيل مؤسسي حزب حركة الكرامة، زميلنا وصديقنا حمدين صباحي، ليقدم استنكاره لإحالة الإخوان على المحكمة العسكرية بقوله: «سلاما ياخيرت الشاطر سلاما يامحمد علي بشر سلاما يا أيها الإخوان المسلمون المساقون الى المحكمة العسكرية نشد على أيديكم وندافع عنكم على الرغم من أننا ن